رجل وامراتين لان البينة ناقصة والاصل براءة الذمة
ولا يا ليمين المردودة لما يأتي في قطع السرقة ولا مع
خمر وسكر وفي لاحتمال ان يكون شربه مخالطا او
مكرها والحدود تدرأ بالشبهات ولا يستوفيه القاضي
بعلمه على الصحيح بناء على انه لا يقضي بعلمه في
حدود الله تعالى نعم سيد العبد يستوفيه بعلمه
لاصلاح ملكه ولا يشترط في الاقرار والشهادة تفصيل
بل يكفي الاطلاق في اقرار من يشحص بانه شرب
خمرا وفي شهادة شرب مسكر شرب فلانا خمرا ولا يحتاج
ان يقول وهو مختار عالم لان الاصل عدم الاكراه والخطا
من حال الشارب علمه بما يشربه فنزل الاقرار والشهادة
عليه ويقبل رجوعه على الاقرار لان كل ما ليس
من حقوق الادمي يقبل الرجوع فيه لانه لا حد حال
سكره لان المقصود منه الردع والزجر والتنكيل
وذلك لا يحصل مع السكر بل يوجب وجوبا الى افاقته
ليرتدع فان حد قبلها فقي الاعتداد به وجهان
اصحهما كما قاله البلقيني الاعتداد به وشرطه
الحدود والتعازير بين قضيب وهو القضيب
وعصى غير معتدلة وبين رطب ويابس بان
يكون معتدل الجرم والرطوبة للاتباع ولم يرجحوا
بوجوب دهنه ولا بندبه وقضية كلامهم الوجوب
كما

كما قاله الزركشي ويفرق الضرب على الاعضاء
فلا يجمعه في موضع واحد لانه قد يودي الى الهلاك
ويجتنب المقاتل وهي مواضع يسرع القتل اليها
بالضرب كالقلب وبقرة تحروج ويجتنب
الوجه ايضا فلا يضربه لخبر مسلم اذا ضرب
احدكم فليتق الوجه ولانه مجمع المحاسن فيعظم
اثر شينه بخلاف الراس فانه مغطاة غالبا
فلا يخاف تشويهه بالضرب بخلاف الوجه وروى
ابن ابي شيبة عن ابي بكر رضي الله تعالى عنه انه
قال للجلاد اضرب الراس فان الشيطان في الراس ولا
تشدد به المجلود ولا يجرد بل يأتي به الخفيفة التي
لا تمنع اثر الضرب اما ما يمنع كالجبة المحشوة فتنزع
عنه مراعاة للمقصود الحدود ويوالي الضرب
عليه بحيث يحصل زجر وتنكيل فلا يجوز ان
يفرق على الايام والساعات لعدم الايلام المقصود
في الحدود ولم يضبط التفريق الجائز وغيره قال
الامام ان لم يحصل في كل دفعة الم له وقع كسوط
او سوطين في كل يوم فليس هذا جلدا وان الم
واثر بما له وقع فان لم يتخلل زمن يزوله فيه
الالم الاول كفى وان تخلل لم يكف على الاصح ويكره
اقامة الحدود والتعازير في المسجد كما صرح به